"عربي21" تدحض بالأدلة رد سفير الإمارات حول "وثيقة تونس"

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
& INTERNATIONAL COOPERATION

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الخارجية والتعاون الدولي

تقدير موقف عاجل

محددات إدارة الأزمة مع تونس والخطوات اللازمة لاحتوائها

- إن المراقب للإعلام التونسي ولتصريحات المسؤولين في تونس، وما يتداوله الناشطون التونسيون على وسائل التواصل الاجتماعي، يخرج بنتيجة أولية تفيد بأن الجهات الرسمية التونسية وجدت نفسها بين واجب الحفاظ على علاقاتها مع الإمارات، أحد أبرز شركائها الاقتصاديين، وبين حملة مزايدة سياسية ظاهرها يستهدف القرار الإماراتي، لكنها في العمق تضغط على الرئيس التونسي، الباجي قائد السبسي، وحكومة يوسف الشاهد، لأهداف سياسية بينها دفع تونس إلى التحالف مع قطر وتركيا، والقطع مع الحياد النسبي الذي تبديه تونس في الأزمة الخليجية.
- نلحظ صعوبة التمييز ما بين موقف الحكومة التونسية وموقف الشارع التونسي، وثمة أصوات معتدلة في الحكومة التونسية، وأخرى متشددة مثل ادعاء وزير الشؤون الخارجية التونسي خميس

www.arabi21.com

رد السفير الإماراتي في تونس على الوثيقة التي انفردت صحيفة "عربي21" بنشرها، صباح الأربعاء، وتتضمن خطة دولة الإمارات للتعامل مع الأزمة الدبلوماسية مع تونس، بعد منع طيران الإمارات للنساء التونسيات على متن رحلاتها، دون إبداء الأسباب. وبينما جاء رد سفير أبو ظبي مجردا من الدلائل، فإن "عربي21" تدحض هذا الرد بالأدلة، ومن المصادر الإماراتية نفسها.

وقال السفير، في تصريح للزميلة جريدة "الصباح" التونسية للدلالة على عدم صحة تقرير "عربي21"، إنه "لا وجود لإدارات بوزارة الخارجية الإماراتية تسمى "إدارة تخطيط السياسات" أو "إدارة الشؤون الأفريقية" أو "إدارة الشؤون الإعلامية والاتصال الحكومي"، مثلما جاء في الوثيقة التي تم نشرها في صحيفة "عربي 21"، حسب قوله.

وبالعودة إلى هيكلية وزارة الخارجية المنشورة على موقعها الإلكتروني، فإن هذه الهيكلية تتضمن بوضوح أسماء تلك الدوائر، التي نفى السفير وجودها في رده على تقرير "عربي21"، حسب الرسم الهيكلي المرفق أدناه، وهو ما يعني أن الوزير إما أنه قدم معلومات عارية عن الصحة "للصباح" التونسية، أو أنه لا يعلم بوجود تلك الدوائر التي تضمها وزارته. وفي كلا الحالتين، فإن وجود هذه الدوائر يدحض رده على الوثيقة التي نشرتها "عربي21"، ويؤكد صحتها.

وإضافة للهيكلية المرفقة أعلاه، التي تدحض بشكل حاسم تصريحات السفير الإماراتي في تونس، فإن هناك العديد من الأخبار التي وردت خلال الأشهر الماضية في مصادر إخبارية إماراتية تؤكد وجود هذه الدوائر.

فقد نشر موقع الخارجية الإماراتية على الإنترنت تقريرا، بتاريخ 15 شباط/ فبراير الماضي، تحت عنوان "سمو الشيخ عبدالله بن زايد يطلق استراتيجية وزارة الخارجية والتعاون الدولي، ويكرم الفائزين بجائزة

التميز" .

وجاء في التقرير أن دائرة تخطيط السياسات -التي نفى السفير وجودها- فازت بمسابقة الوزارة لفئة التميز الوظيفي، وقال الموقع: "وفي فئة التميز المؤسسي، وهي فئة مخصصة للإدارات، وتتكون من فئة رئيسية وفئتين فرعيتين وضمن فئة الإدارة المتميزة، فازت إدارة شؤون المواطنين وفئة الابتكار، وفازت بها إدارة تخطيط السياسات..".

وفي خبر آخر نشرته وكالة الأنباء الإماراتية بتاريخ 26 آذار/ مارس 2015، قالت الوكالة إن وزير الدولة لشؤون الخارجية، أنور قرقاش، أطلع سفراء الدول دائمة العضوية على آخر تطورات اليمن، مضيفة أن ممن حضر اللقاء من وزارة الخارجية "سعادة محمد أبو شهاب مدير إدارة تخطيط السياسات"، وهي التي اعتمد سفير أبو ظبي في تونس على ادعاء عدم وجودها في الوزارة لنفي خبر "عربي21".

كما نشرت صحيفة العرب اللندنية خبرا بتاريخ 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، قالت فيه: "عرض محمد عيسى بوشهاب السويدي، مدير إدارة تخطيط السياسات في الوزارة، لأهم الخطوات المقبلة التي تتطلب من مساعدي وزير الخارجية والتعاون الدولي تشكيل فرق عمل لمتابعتها والوصول إلى الأهداف المنشودة".

ولمزيد من التأكيد على وجود دائرة لتخطيط السياسات في وزارة الخارجية الإماراتية، خلافا لتصريح السفير الإماراتي في تونس، فقد اطلعت "عربي21" أيضا على وصف الوزارة لعمل ودور هذه الدائرة، حيث يقول موقع الخارجية على الإنترنت في الصفحة المخصصة للتعريف بالمدير السابق للدائرة محمد أبو شهاب السويدي، الذي يعمل حاليا سفيرا في بلجيكا: "وقد تولى سابقا منصب مدير إدارة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية والتعاون الدولي لدولة الإمارات، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإدارة مكلفة في إعداد التحليلات والدراسات، وتقديم المشورة حول قضايا السياسة الخارجية الإماراتية، ورفعها إلى الجهاز الرئيسي في وزارة الخارجية والتعاون الدولي".

وتؤكد صحيفة "عربي21" حرصها على التزام أعلى الأصول المهنية في كافة تقاريرها وأخبارها، وتعتبر أن الأخبار والصور الواردة في هذا التقرير تؤكد بما لا يدع مجالا للشك عدم صحة مزاعم السفير الإماراتي في تونس، الذي استند في نفي تقرير الصحيفة عن الوثيقة الإماراتية على معلومات مغلوطة تدحضها الهيكلية والأنباء المنشورة على موقع وزارته على الإنترنت.

المصدر: عربي21

رابط المقال: https://www.noonpost.com/21470/